

التطورات الاقتصادية

الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م

الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء

مؤسسة النقد العربي السعودي

أولاً: التطورات النقدية

حقق عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م ارتفاعاً نسبته ٣,١ في المئة (١٦,٣ مليار ريال) ليلعب نحو ٥٤٦,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٣ في المئة (١,٨ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) معدل نمو سنوي بلغت نسبته ١١,٤ في المئة (٥٦,٠ مليار ريال). ويعزى الارتفاع في عرض النقود خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م بشكل رئيس إلى زيادة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص الذي زاد بحوالي ٢٨,١ مليار ريال.

وبتحليل عناصر عرض النقود (ن٣) خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م، يلاحظ ارتفاع عرض النقود (ن١) بنسبة ٣,٨ في المئة (١٠,٤ مليار ريال) ليلعب حوالي ٢٨٣,٥ مليار ريال (و ما نسبته ٥١,٩ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣)) مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٨ في المئة (٢,١ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجل عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٤,٥ في المئة (١٢,٢ مليار ريال). بينما سجل عرض النقود (ن٢) ارتفاعاً خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م بنسبة ٣,٤ في المئة (١٤,٧ مليار ريال) ليلعب نحو ٤٤٨,٨ مليار ريال (أو ما نسبته ٨٢,٢ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣)) مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٤ في المئة (١,٩ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجل عرض النقود (ن٢) بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٠,٠ في المئة (٤٠,٨ مليار ريال).

ثانياً: السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق استقرار الأسعار واستقرار سعر صرف الريال و إلى توفير السيولة الكافية لجميع القطاعات الاقتصادية وضمان سلامة النظام المالي . ولقد استوجبت الأوضاع الاقتصادية الأخيرة والتي شملت زيادة نمو الاقتصادي ونمو عرض النقود نتيجة الزيادة الكبيرة في الائتمان المصرفي اتباع سياسة نقدية انكماشية. لذا قامت المؤسسة برفع معدل اتفاقيات إعادة الشراء الرسمي (Reverse Repo Rate) مرتين خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م بمقدار ٢٥ نقطة أساس في كل مرة من ٤,٢٥ في المئة إلى ٧,٥٥ في المئة في نهاية الربع الرابع . وقد بلغ متوسط مبالغ عمليات اتفاقيات إعادة الشراء اليومي ومتوسط مبالغ إعادة الشراء المعاكس في الربع الرابع نحو ٧,٧٦٥ مليون ريال و ١,٨١٠ مليون ريال على التوالي.

كما شهدت أسعار الفائدة بين المصارف المحلية ارتفاعاً ملحوظاً في الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م انعكاساً للسياسة النقدية المتبعة وتماشياً مع ارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق الدولية، فقد ارتفع معدل الفائدة بين المصارف لمدة ثلاث شهور (SIBOR) من ٤,٧٩ في المئة في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٥م إلى ٤,٩٧ في المئة في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م. أما الفارق في أسعار الفائدة بين الريال والدولار لفترة ثلاثة شهور فقد استقر في حدود ٤٣ نقطة أساس في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م مقابل ٤٤ نقطة أساس في نهاية الربع الثالث من نفس العام.

ثالثاً: تطورات نشاط المصارف

٣-١ الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥ م ارتفاعاً نسبته ٢,٥ في المئة (١١,٦ مليار ريال) ليلغ حوالي ٤٨٢,٠ مليار ريال، مقارنة با ارتفاع نسبته ٠,٥ في المئة (٢,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق . وحقق بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠٠٥ م ارتفاعاً سنوياً بلغت نسبته ١٢,٠ في المئة (٥١,٨ مليار ريال). وقد بلغت نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي عرض النقود (٣ ن) بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠٠٥ م حوالي ٨٨,٢ في المئة، مقارنة بنسبة ٨٧,٧ في المئة في نهاية نفس الفترة من العام السابق.

وباستعراض تطور مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥ م يلاحظ ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة ٢,٧ في المئة (٥,٧ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٢١٩,٣ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٧ في المئة (١,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت الودائع الزمنية والادخارية ارتفاعاً نسبته ٢,٧ في المئة (٤,٤ مليار ريال) لتبلغ حوالي ١٦٥,٣ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٦ في المئة (٤,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت الودائع الجارية شبه النقدية ارتفاعاً نسبته ١,٦ في المئة (١,٦ مليار ريال) لتبلغ نحو ٩٧,٥ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٠,١ في المئة (٠,١ مليار ريال) خلال الربع السابق وحققت الودائع تحت الطلب و الودائع الزمنية والادخارية والودائع الأخرى شبه النقدية ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣,٨ في المئة (٨,١ مليار ريال) و ٢٠,٩ في المئة (٢٨,٦ مليار ريال) و ١٨,٤ في المئة (١٥,٢ مليار ريال) على التوالي.

٣-٢ النشاط الائتماني والاستثماري للمصارف

ارتفع إجمالي مطلوبات المصارف التجارية (ثمان مصرفي واستثمارات) خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م بنسبة ٣,٩ في المئة (٢٢,٥ مليار ريال) ليلغ حوالي ٥٩٥,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٨ في المئة (٢١,٠ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجل ارتفاعاً سنوياً بنهاية الربع الرابع نسبته ٢١,٦ في المئة (١٠٥,٨ مليار ريال). وشكل نسبة ١٢٣,٦ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية مقارنة بنسبة ١١٤,٠ في المئة في نهاية الربع نفسه من العام السابق.

وانخفض إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الحكومي وشبه الحكومي خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م بنسبة ٣,٤ في المئة (٥,٦ مليار ريال) ليلغ حوالي ١٥٩,٥ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٧,١ في المئة (١٢,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق. وقد حقق بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م انخفاضاً سنوياً نسبته ٩,٣ في المئة (١٦,٣ مليار ريال). وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات من القطاعين الحكومي وشبه الحكومي إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م حوالي ٣٣,١ في المئة، مقارنة بنسبة ٤٠,٩ في المئة في نهاية نفس الفترة من العام السابق.

وارتفع إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م بنسبة ٦,٩ في المئة (٢٨ مليار ريال) ليلغ نحو ٤٣٥,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٩,١ في المئة (٣٣,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣٨,٩ في المئة (١٢٢,٠ مليار ريال). وبلغت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع

الرابع من عام ٢٠٠٥م حوالي ٩٠,٤ في المئة، مقارنة بنسبة ٧٣,٠ في المئة في نهاية نفس الفترة من العام السابق.

بتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال (قطاع الخاص والعام) خلال الربع الرابع ٢٠٠٥م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي طويل الأجل بنسبة ١٠,١ في المئة (١٣,٦ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٤٨,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١١,١ في المئة (١٣,٥ مليار ريال)، وارتفاع الائتمان المصرفي قصير الأجل بنسبة ٤,٣ في المئة (١٠,٣ مليار ريال) ليبلغ نحو ٢٥٠,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٧,٣ في المئة (١٦,٣ مليار ريال)، وارتفاع الائتمان المصرفي متوسط الأجل بنسبة ٤,٢ في المئة (٢,٢ مليار ريال) ليبلغ ٥٣,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٧ في المئة (٣,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق.

اوتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م بنسبة ٦,١ في المئة (٢٦,٠ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٤٥٢,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٤ في المئة (٣٣,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣٦,٢ في المئة (١٢٠,٤ مليار ريال) مقارنة بنهاية نفس الفترة من العام السابق. وتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية المختلفة خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لكل من قطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٢٥,١ في المئة (١,٣ مليار ريال)، والبناء والتشييد بنسبة ١٨,٥ في المئة (٥,٠ مليار ريال)، والتمويل بنسبة ١٥,١ في المئة (٧,٥ مليار ريال) والتعدين والمناجم بنسبة ١٣,٧ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، والخدمات بنسبة ٩,٠ في المئة (١,٢ مليار ريال)، والنقل والاتصالات بنسبة ٦,١ في المئة (٠,٨ مليار ريال)، والتجارة بنسبة ٦,٠ في المئة (٤,٧ مليار ريال)، وخدمات متنوعة بنسبة ٣,١ في المئة (٥,٢ مليار ريال)، والصناعة والإنتاج بنسبة ٢,٢ في المئة (٠,٨ مليار ريال)، والماء

والكهرباء والخدمات الأخرى بنسبة ١,٦ في المئة (٠,٠٥ مليار ريال) وفي المقابل انخفض الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة ٢,٥ في المئة (٠,٨ مليار ريال).

٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م ارتفاعاً نسبته ١,٤ في المئة (١,٣ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٩١,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٩ في المئة (٧,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجل انخفاضاً في معدل نموه السنوي بلغت نسبته ١,٥ في المئة (١,٤ مليار ريال)، مشكلاً بذلك نسبة ١٢,٠ في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنة بارتفاع نسبته ١٤,٢ في المئة في نهاية نفس الفترة من العام السابق.

وسجل إجمالي المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م ارتفاعاً نسبته ١٢,٥ في المئة (٧,٢ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٦٥,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٣,٣ في المئة (١٠,٩ مليار ريال)، خلال الربع السابق. وسجل معدل نمو سنوي بلغت نسبته ٤٢,٢ في المئة (١٩,٣ مليار ريال)، ليشكل بذلك نسبة ٨,٦ في المئة من إجمالي المطلوبات مقارنة بارتفاع نسبته ٧,٠ في المئة في نهاية نفس الفترة من العام السابق. وبلغ صافي الأصول الأجنبية بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م حوالي ٢٦,٤ مليار ريال، منخفضاً بنسبة ١٨,٥ في المئة (٦,٠ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ١٠,٠ في المئة (٣,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجل صافي الأصول الأجنبية انخفاضاً في معدل نموه السنوي بلغت نسبته ٤٣,٩ في المئة (٢٠,٧ مليار ريال).

٣-٤ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح والفروع

ارتفع رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م بنسبة ٣,٠ في المئة (١,٩ مليار ريال) وبلغت نسبة رأسمال و احتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م حوالي ١٣,٨ في المئة، مقارنة بنسبة ١٢,١ في المئة لنفس الفترة من العام السابق . وارتفع معدل النمو السنوي لرأسمال واحتياطيات المصارف التجارية بنسبة ٢٧,٥ في المئة (١٤,٤ مليار ريال).

في حين انخفضت أرباح المصارف التجارية بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م لتبلغ حوالي ٦,٢ مليار ريال مقارنة بنحو ٧,٢ مليار ريال خلال الربع السابق، محققة انخفاضاً نسبته ١٣,١ في المئة (٠,٩ مليار ريال). وحققت معدل نمو سنوي بلغت نسبته ٥٤,٥ في المئة (٩,٠ مليار ريال).

وبلغ عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م نحو ١٢٤٧ فرع مقارنة بنحو ١٢١٦ فرع في نهاية نفس الفترة من العام السابق بزيادة نسبتها ٢,٥ في المئة.

رابعاً : التقنية المصرفية

أحدث النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع) ثورة في مجال الأعمال المصرفية الآلية والمعاملات التجارية في المملكة، حيث يشكل البنية الأساسية التي يعتمد عليها عدد من أنظمة المدفوعات والتسويات المالية المتقدمة. ومنذ أن دشن نظام سريع في عام ١٩٩٧م وهو في تطور مستمر، سواء في مجالات تقنية النظام الفنية أو في مجالات العمل المصرفي. وفيما يتعلق بالانضمام لنظام سريع ، فقد تم إضافة بنك الكويت الوطني (Bank of

(Kuwait) لنظام سريع، ووفقاً للخطة فسيتم ربط البنك في البيئة الحية لنظام سريع (Live System) خلال شهر مارس ٢٠٠٦م. ومازال العمل مستمرٌ بعقد الاجتماعات الخاصة وشرح المتطلبات وخطط العمل المبدئية مع كل من بنك مسقط (Muscat Bank) وبنك دوتشا (Deutsche Bank) وذلك تمهيداً لانضمامها لنظام سريع.

بالنسبة لإحصائيات نظام سريع خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م، فقد بلغ مجموع قيمة العمليات حوالي ٣١٣٩ مليار ريال سعودي، وذلك من خلال تنفيذ ٤٥٨٦٧٢ عملية بنظام سريع وبلغ مجموع قيمة المدفوعات الفردية حوالي ٣٠٠٠ مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي ١٣٥٦٧٧ مليون ريال. وبلغت مدفوعات العملاء حوالي ٣٧٨٤٨٣ مليون ريال بنسبة ارتفاع قدرها ٢٣ في المئة مقارنةً بحوالي ٣٠٨١٣٤ مليون ريال في الربع الرابع من العام السابق. أما إجمالي قيمة مدفوعات ما بين المصارف فبلغ حوالي ٢٧٦١ مليار ريال. هذا ويتوقع أن تستمر الزيادة في استخدام سريع بشكل مستمر خلال السنوات المقبلة، خصوصاً في التعاملات التجارية وتعاملات الأفراد بالإضافة إلى زيادة استخدام النظام لتحويل رواتب الموظفين في الدولة والقطاع الخاص.

وظيفة تتعلق بانجازات قسم الشبكة السعودية، فلا تزال الشبكة السعودية تحقق نمواً جيداً في العمليات المنفذة من خلالها، وفيما يخص عمليات الصرف الآلي، فقد بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال الشبكة خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م ١٥٣ مليون عملية شملت هذه العمليات عمليات البنوك وعمليات الشبكة السعودية بإجمالي مبلغ مقداره ٦٨ مليار ريال. أما عمليات نقاط البيع فقد بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال الشبكة خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م ١٨ مليون عملية بإجمالي مبلغ مقداره ٧ مليار ريال. وبلغ عدد أجهزة الصرف الآلي بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م ٤٥٩٤ جهازاً، كما تجاوزت عدد البطاقات المصدرة من البنوك المحلية حوالي ٨ مليون بطاقة. فيما واصلت أجهزة

نقاط البيع نموها حيث بلغ إجماليها بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠٠٥ م حوالي ٤٤ ألف جهاز.

أما ما يتعلق بقسم المقاصة، فقد بلغ عدد غ ر ف مقاصة الشيكات في المملكة بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠٠٥ م ١٠ غرف في جميع فروع مؤسسة النقد العربي السعودي منها ٣ غرف مقاصة آلية في كل من الرياض و جدة و الدمام. وبلغ عدد الشيكات المقدمة في جميع تلك الغرف (صادرة وواردة) خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥ م حوالي ١,٩ مليون شيك بمجموع مبالغ بلغت حوالي ١٣١,٩ مليار ريال مقارنة بحوالي ١,٩ مليون شيك و مجموع مبالغ حوالي ١٣٠,٠ مليار ريال خلال الربع المقابل من العام السابق . وكان عدد شيكات الأفراد و المؤسسات قد بلغ حوالي ١,٦ مليون شيك خلال هذه الفترة بمجموع مبالغ بلغ حوالي ٩٩,٩ مليار ريال مقارنة بحوالي ١,٦ مليون شيك و مجموع مبالغ حوالي ٩٤,٦ مليار ريال خلال الربع المقابل من العام السابق . فيما بلغ عدد شيكات البنوك (مصدقة) حوالي ٦٩,٦ ألف شيك بمجموع مبالغ بلغ حوالي ٣٢,٠ مليار ريال مقارنة بحوالي ٢٨٥,٩ ألف شيك و مجموع مبالغ بلغت حوالي ٣٥,٥ مليار ريال.

خامساً : تطورات سوق الأسهم المحلية

ارتفع المؤشر العام لأسعار الأسهم خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥ م بنسبة ١١,٢ في المئة ليبلغ ١٦٧١٢,٦٤ نقطة، مقارنة با ارتفاع نسبته ١,٧ في المئة في الربع السابق ، في حين حقق ارتفاعاً سنوياً بلغت نسبته ١٠٣,٧ في المئة . وارتفع كذلك عدد الأسهم المتداولة في الربع الرابع من عام ٢٠٠٥ م بنسبة ٩,٦ في المئة ليبلغ حوالي ٣,٧ مليار سهم، مقارنة بانخفاض نسبته ٤,٤ في المئة في الربع السابق ، وارتفع معدل نموه السنوي بنسبة ١٩,٣ في المئة. وارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنسبة ٤٢,٧ في المئة لتبلغ نحو ١٤٨٣,٧

مليار ريال، مقارنةً بانخفاضٍ نسبته ٧,٥ في المئة في الربع السابق، وارتفع معدل نموها السنوي بنسبة ١٣٣,٣ في المئة.

وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة بنسبة ١١,٢ في المئة لتبلغ بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م حوالي ٢٤٢٣ مليار ريال مقارنةً بارتفاعها بنسبة ١٢,١ في المئة في نهاية الربع السابق. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م ارتفاعاً نسبته ٢٨,٨ في المئة ليبلغ حوالي ٧١٦٧,٧ ألف صفقة، مقارنةً بارتفاع نسبته ١٥,٩ في المئة في الربع السابق، وارتفع معدل نموه السنوي بنسبة ٢٤٩,٩ في المئة.

سادساً: صناديق الاستثمار

حقق إجمالي أصول صناديق الاستثمار التابعة للمصارف التجارية ارتفاعاً في الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م نسبته ٢٠,٣ في المئة (٢٣,١ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٣٧,٠ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ١٦,٣ في المئة (١٦,٠ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل معدل نمو سنوي نسبته ١٢٧,١ في المئة (٧٦,٧ مليار ريال).

وبتحليل إجمالي أصول الصناديق، يلاحظ ارتفاع الأصول المحلية بنسبة ١٩,١ في المئة (١٨,٦ مليار ريال) في الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م ليبلغ ١١٥,٧ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ١٨,٩ في المئة (١٥,٤ مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت الأصول المحلية معدل نمو سنوي نسبته ١٦٠,٠ في المئة (٧١,٢ مليار ريال)، وكذلك سجلت الأصول الأجنبية ارتفاعاً نسبته ٢٧,٣ في المئة (٤,٦ مليار ريال) في الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م لتبلغ ٢١,٣ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٣,٦ في المئة (٠,٦ مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت الأصول الأجنبية معدل نمو سنوي نسبته ٣٤,٧ في المئة (٥,٥ مليار ريال).

وحقق عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية ارتفاعاً في الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م نسبته ١٦,٢ في المئة (٧٩٣٢١ مشترك) ليبلغ ٥٦٨٢٨٤ مشترك، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٠,٤ في المئة (٨٢٧٢٣ مشترك) في الربع السابق . وسجل عدد المشتركين معدل نمو سنوي نسبته ١٨٦,٥ في المئة (٣٦٩٩٢٧ مشترك).

أما بالنسبة لعدد الصناديق العاملة فقد ارتفع من ١٩٧ صندوقاً في الربع الثالث من عام ٢٠٠٥م إلى ١٩٩ صندوقاً في الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م أي بارتفاع نسبته ١,٠ في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٥ في المئة في الربع السابق . وسجل عدد الصناديق العاملة معدل نمو سنوي نسبته ٥,٩ في المئة.

سابعاً: تكاليف المعيشة

حقق متوسط الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م ارتفاعاً نسبته ٠,٨ في المئة مقارنة بالربع الثالث من العام نفسه . وحقق ارتفاعاً نسبته ١,١ في المئة مقارنة بنهاية الربع المقابل من العام السابق. وقد ارتفع الرقم القياسي للسلع والخدمات الأخرى خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م بنسبة ٠,٤٦ في المئة مقارنة بالربع السابق من العام نفسه، وللأطعمة والمشروبات بنسبة ٢,٤ في المئة، وللنقل والاتصالات بنسبة ٠,٨ في المئة، وللتعليم والترويح بنسبة ٠,٤ في المئة، وللتأثير المنزلي بنسبة ٠,٣ في المئة، في حين انخفض الرقم القياسي لكل من الأقمشة والملابس والأحذية بنسبة ٠,٢ في المئة، وللترميم والإيجار والوقود والمياه بنسبة ٠,٢ في المئة، وللرعاية الطبية بنسبة ٠,١ في المئة.

ثامناً: التطورات الإشرافية والتشريعات خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م

§ صدور التعميم رقم ٣٣٢٣٢/م أش / ٥١٦ بتاريخ ١٤٢٦/٩/٢٣ هـ بخصوص ضوابط تنظيم التمويل الاستهلاكي بهدف حماية المقرضين والمقترضين والضامنين على حد سواء، وبدأ سريان مفعول هذه الضوابط اعتباراً من يناير ٢٠٠٦م.

§ صدور تعميم رقم أش / ٥٨٧ بتاريخ ١٤٢٦/١٠/١٩ هـ بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٥٣ بخصوص إلغاء تطبيق ١ لعقوبات الاقتصادية على العراق وذلك لزوال الأسباب التي أدت إلى صدوره.

§ تم خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م عقد عدة اجتماعات مع البنوك المحلية للنظر في مدى جاهزيتها لتطبيق النظام الجديد (بازل ٢)، وقد كانت الاجتماعات ببناء ومفيدة وتم التعرف من خلالها على العديد من التحديات التي تواجه البنوك في التطبيق.

تاسعاً: التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م

§ صدور أمر ملكي بتكوين مجلس حماية المنافسة بتاريخ ١٤٢٦/٩/٦ هـ الموافق ٢٠٠٥/١٠/٩م.

§ صدور قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٣ وتاريخ ١٤٢٦/٩/٧ هـ الموافق ٢٠٠٥/١٠/١٠م بضرورة تزويد مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات بشكل دوري ومستمر بالبيانات الاقتصادية والبتروولية، وتحسين الشفافية في إعداد البيانات وفق النظام العام الذي وضعه صندوق النقد الدولي لنشر البيانات، وذلك بالتنسيق مع جميع الأجهزة الحكومية وإصلاح جانب الإنفاق والإيرادات وتحسين إدارة الميزانية بما يساهم في رسم إستراتيجية المالية العامة، وضرورة قيام الأجهزة المختصة

- بتعميق السوق الثانوية للأوراق المالية وإنشاء سوق ثانوية للسندات الحكومية،
والحث على الإسراع في إصدار نظام الرهن العقاري.
- § صدور قرار مجلس الوزاء بتاريخ ١٤٢٦/٩/٢١هـ الموافق ٢٤/١٠/٢٠٠٥م
بالموافقة على وثائق انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية.
- § صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٢٦/٩/٢١هـ الموافق ٢٤/١٠/٢٠٠٥م بجل
المؤسسة العامة للبتروول والمعادن وإلغاء نظامها ونقل ملكية الأراضي المسجلة باسم
المؤسسة العامة للبتروول والمعادن إلى شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو).
- § مصادقة المجلس العمومي في منظمة التجارة العالمية والمنعقد في جنيف على انضمام
المملكة للمنظمة بتاريخ ١٤٢٦/١٠/٩هـ الموافق ١١/١١/٢٠٠٥م بحضور الدول
الأعضاء وعددهم ١٤٨ دولة لتصبح المملكة العضو ١٤٩.
- § صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٢٦/١٠/١٩هـ الموافق ٢١/١١/٢٠٠٥م
بالموافقة على مشروع خطة التنمية الثامنة.
- § صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٢٦/١٠/١٩هـ الموافق ٢١/١١/٢٠٠٥م
بالموافقة على مشروع نظام تعريف الطيران المدني.
- § تدشين مشروع أكبر مدينة اقتصادية متكاملة في الشرق الأوسط (مدينة الملك عبدالله
الاقتصادية) بتاريخ ١٨/١١/١٤٢٦هـ الموافق ٢٠/١٢/٢٠٠٥م.